حقيقة ظاهرة العطف على الموضع قبل تمام الكلام

م. م. محمَّد شاكر ناصر
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

الملخص :

يتناول هذا البحث ظاهرة شغلت حيِّزًا في التأليف النحوي وكانت مثار خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ولا أغلو إذا قلت : بين نحويي المدرسة الواحدة ؛ إذ تشعبت فيها الآراء ، واختلفت فيها التقديرات التي كان أساسها نظرية العامل ، والحفاظ على تماسك القواعد النحوية وهذه الظاهرة هي : العطف على الموضع قبل تمام الكلام – الخبر – وقد تناولت فيها مسألتين هما : العطف على موضع (لا) النافية للجنس مع اسمها ، والعطف على موضع (إنَّ) واسمها بالرفع . وقد تتبعت آراء النحويين في هذين الصورتين التركيبيتين ابتداء من سيبويه . وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج منها : أنَّ الإشكال الرئيس في هذا النمط التركيبي هو ما ظاهره عطف مرفوع على منصوب من جهة ، والخلاف الثاني هو مشكل ما اجترح عليه النحويون الحمل على الموضع ، والذي اختلفوا في جوازه في مثل هذا النمط التركيبي ، وليس الخلاف في وجود الشواهد على هذه المسألة التي وردت في القرآن الكريم والقراءات القرآنية وفصيح الشعر. وتبيَّن أيضا أنَّ التوجيه الأمثل لهذا النمط التركيبي هو حمله على تقدير خبر ل (لا) و (إنَّ) وبذلك ينسجم هذا النمط التركيبي مع قواعد النحويين ، وبهذا يمكن القول بإمكانية القياس على هذا النمط التركيبي .

مقدَّمة:

تُعد ما عُرِف بظاهرة العطف على الموضع قبل تمام الكلام من الظواهر المهمة في اللغة العربية ، وقد وردت في القرآن الكريم ، وفصيح الكلام واختلف النحويون بشأنها اختلافا كبيرًا فمنهم من أجازها، ومنهم من منعها ووجهها بتوجيهات شتَّى . وقد تناول البحث صورتين تركيبيتين لهذه الظاهرة :

الصورة الأولى : ما ظاهره العطف على موضع (لا) النافية للجنس ، وتناولت فيه مشكلين هما : العامل في الخبر ، ومشكل المخالفة بين المعطوف و المعطوف عليه في الحركة الإعرابية . الصورة الثانية : ما ظاهره العطف على موضع اسم (إنَّ) : وتناولت فيه بالتفصيل رأي سيبويه ، ورأي نحاة البصرة ، ورأي الكوفيين ، وتناولت بالتفصيل توجيهات النحويين

لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِـُٔونَ وَالنَّصَٰرَىٰ . . . ﴾[1] ابتغاء الكشف عن كيفية معالجتهم لهذه الظاهرة ، وتطرّقت إلى مسألة العطف على موضع باقي أخوات (إنَّ) ، ومن ثـمَّ بينـت قياسية هذا النمط التركيبي ، وتلتهن خاتمة بينت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

1- ما ظاهره العطف على موضع اسم (لا) النافية للجنس :

أجمع النحويون على جواز العطف بالرفع على اسم (لا) النافية للجنس قبل تمام الكلام نحو : ((لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منكَ ، ولا رجلَ و لا امرأةٌ أفضلُ منكَ))[2] . ومع إجماعهم هذا ثمَّة مشكلان بحاجة إلى تخريج من لدن النحويين هما : مشكل العامـل فـي الخبـر ، ومشـكل المخالفة بين المعطوف و المعطوف عليه في الحركة الإعرابية .

- العامل في الخبر :

لا خلاف بين النحويين حول عمل (لا) النافية للجنس في الاسم لكنَّ الخلاف وقع فـي عملها في الخبر ((واختلف النحويون في العامل في خبر (لا) إذا كانت بمعنى (إنَّ) فمنهم من قال : إنَّه ارتفع ب (لا) ، ومنهم من قال : ارتفع على أنَّه خبر ابتداء ؛ لأنَّ (لا) مع مـا بعـدها بمنزلة المبتدأ ولم تعمل (لا) شيئا))[3]. وفي قوله : (((لا) إذا كانت بمعنى (إنَّ))) شـيءٌ مـن التجوّز، فإذا كان المقصود بهذا التشابه بين (لا وإنَّ) دلاليًا فهذا بخلاف معنى كلّ أداة ف (لا) تستعمل بمعنى النفي ، و(إنَّ) بمعنى توكيد الإيجاب ، وإن كان المقصود المشابهة بالعمل ففيـه خلاف والمرجح – كما سيأتي– أنَّ (لا) تعمل في المبتدأ فقط بخلاف (إنَّ) التي تعمل فـي المبتدأ والخبر. وفصّل ابن عقيل (ت769هـ) في مذاهب القائلين بعملها في الخبـر قـائلاً : ((يُذكر الخبر بعد اسم (لا) مرفوعا و الرافع له (لا) عند المصنف وجماعة ، وعند سـيبويه الرافع له (لا) إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف ، وإن كان الاسم مفردًا فـاختُلف فـي رافع الخبر ، فذهب سيبويه إلى أنَّه ليس مرفوعا ب (لا) وإنَّما هو مرفوع علـى أنَّـه خبـر المبتدأ .... ، ولم تعمل (لا) عنده في هذه الصورة إلاَّ في الاسم ، وذهـب الأخفـش إلـى أنَّ الخبر مرفوع ب (لا) فتكون (لا) عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشـبه به))[4].

يُلحظ من كلام ابن عقيل أنَّه قد أغفل ذكر رأي الكوفيين ومن تابعهم الذين يرون أنَّ (لا) تعمل في الاسم فقط [5] . فضلاً على ذلك إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه (ت180ه) لا نجد فيه هذا التفصيل الذي ذكره وغيره من النحويين[6] عن رأي سيبويه إذ نجده يقـول : ((و (لا) تعمـل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها ، وترك التنوين لمـا تعمل فيه واجب ؛ لأنّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشر وذلك لأنَّها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجري مجراهَ))[7] .

يُلحظ من النص أنَّ سيبويه ذكر عمل (لا) وهو النصب لما بعدها ، وشبه النصب بها بالنصب ب (إنَّ) ولم يقل إنَّها تعمل عمل (إنّ) فلو أراد أنَّها تعمل العمل نفسه لصرح بذلك – ولعلَّ هذا التشبيه من سيبويه هو الذي جعل النحاة يقولون إنَّ (لا) تعمل عمل (إنَّ) _ لكنَّ سيبويه كان دقيقا في عبارته إذ شبَّه النصب ب (لا) بالنصب بـ (إنَّ) وليس العمل نفسه، إذ لم يتحدَّث عن عمل الرفع لـ (لا) ، ويستدل أيضا على أنَّها لا تعمل إلاَّ النصب عند سيبويه قوله : ((وذلك لأنَّها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل وما أجري مجراهَ))[8] . فهذا تقرير صريح بأنَّها لا تعمل عمل الفعل وما أجري مجراه ومنها (إنَّ) وأخواتها فهي إنَّما عملت لأنها شبهت بالفعل[9] . وفي نص آخر نلمس هذا الأمر جليًا حين قال : ((و تقول : لا أحدَ أفضلُ منك ، إذا جعلته خبرا ، وكذلك لا أحدَ خيرٌ منك : قال الشاعر[10] :

وَرَدَّ جازُرهُم حَرفا مُصرَّمَةً وَلا كَرِيمَ مِن الولدانِ مَصْبُوحُ

لمَّا صار خبرًا جرى على الموضع ؛ لأنَّه ليس بوصف و لا محمول على (لا)))[11].

فسيبويه وجَّه رفع الخبر في النص على أنه محمول على موضع اسم (لا) ولم يقل إنَّه مرفوع بـ (لا) ، إذ عنده (لا) وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء قال : ((يدلك على أنَّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ مرفوع ، قولك : لا رجلَ أفضلُ منك ، كأنَّك قلت : زيدٌ أفضلُ منك))[12].

ويُلحظ من الأمثلة التي ذكرها سيبويه في النصوص السابقة أنَّ اسم (لا) مفرد ، وقد تحدَّث سيبويه في باب عقده بعنوان : (هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية)[13] عن اسم (لا) المضاف والشبيه بالمضاف إذ تحدث أيضا عن عمل (لا) النصب بالاسم ولم يقل إطلاقًا أنَّ الخبر مرفوع ب (لا) كما نقل بعض النحويين عنه كما مرَّ بنا .

ومما سبق يتبيَّن أنَّ (لا) عند سيبويه لا تعمل إلاَّ في الاسم ، وأنَّ الخبر مرفوع عطفاً على محل (لا) مع اسمها إذ هما في موضع رفع بالابتداء عنده ، ولا فرق إذا كان اسمها مفردًا أو مضافا أو مشبها به ، وقد تبنى هذا الرأي أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في أحد قوليه في استدلاله على الكوفيين[14]. ورجَّحه ابن عصفور (ت669 هـ) و قال الزبيدي (ت802هـ): (((لا) لا تعمل في الخبر لضعفها))[15].

ويتبيَّن أثر هذا الخلاف في رافع الخبر في حالة العطف بالرفع على اسم (لا) قبل تمام الكلام نحو : لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منكَ ، و لا رجلَ و لا امرأةٌ أفضلُ منكَ. إذ يوقع القائلين بعمل (لا) في الخبر في مشكل: (توارد عاملين على معمول واحد). وهذا يتعارض مع قوانين العامل النحوي[16]. وسنبيِّن معالجة النحاة لهذا المشكل بعد التعرف على كيفيَّة معالجتهم للإشكال الثاني وهو :

المخالفة بين المعطوف و المعطوف عليه في الإعراب :

يُعطف على اسم (لا) وفيها حالتان: إمَّا أن تتكرر(لا) نحو: لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضلُ منكَ ، أو لا تكرر نحو : لا رجلَ و امرأةٌ أفضلُ منكَ ، فإذا تكررت (لا) جاز في المعطوف ثلاث حالات : البناء والنصب والرفع[17]. والذي يعنينا توجيه النحاة للاسم في حالة الرفع إذ يحصل فيه مخالفة لقواعد الإعراب وعلى النحاة أن يوجهوا هذه المخالفة ؛ لذا نراهم لجؤوا إلى ثلاثة توجيهات مختلفة :

الوجه الأول : الإعراب المحلي ، وهو وسيلة كثيرًا ما يلجأ إليها النحويون للتخلص من الإشكالات التي تواجههم فنراهم عقدوا في كتبهم أبوابًا بعنوان (ما يحمل على الموضع)[18]إذ لم يكتفوا بالإعراب التقديري فجعلوا للكلام لفظا ومحلاً للحفاظ على تماسك قواعد الإعراب[19]. لذا وجهوا رفع الاسم المعطوف امرأة عطفا على محل اسم (لا) إذ هي واسمها في محل رفع مبتدأ[20].

الوجه الثاني : القول بأنَّ (لا) الثانية عاملة عمل ليس ؛ لذلك رُفع الاسم بعدها ، فالعطف هنا من عطف الجمل لا من عطف المفردات[21] .

الوجه الثالث : اتجهوا فيه إلى التأويل بالزيادة . إذ عدوا فيه (لا) الثانية زائدة والواو استئنافية والاسم مرفوع بالابتداء[22].

وإذا عُطف بالرفع ولم تتكرر (لا) فقد وجهوه بالرفع عطفا على محل اسم (لا) ، أو بالرفع على الابتداء[23].

بهذه التوجيهات حلَّ النحاة مشكل المخالفة في الحركة الإعرابية بقي في طريقهم مشكل العامل في الخبر إذ يواجه القائلين بأنَّ (لا) هي العاملة في الخبر مشكل : (توارد عاملين على معمول واحد) . وفي سبيل حل هذا المشكل لجأوا إلى المزيد من التوجيه والتأويل والتقدير كما يأتي :

الوجه الأول : يوقع القائلين بأنَّ (لا) هي العاملة في الخبر في إشكال ؛ إذ سوف يتوارد عاملان على معمول واحد هما : (لا) النافية للجنس ، والمبتدأ . وللتخلص من هذا المشكل لجأوا إلى التأويل بالحذف فقدروا خبرًا محذوفا يدلُّ عليه الخبر المذكور، وهذا الخبر إمَّا أن يكون ل (لا) فيكون الخبر المذكور خبرًا للمبتدأ وتقدير الجملة : لا رجلَ أفضلُ منكَ ولا امرأةٌ أفضلُ منكَ ، أو أن يكون الخبر المذكور خبرًا ل (لا) فيكون الخبر المقدر للمبتدأ وجملة (لا امرأةٌ وخبرها المحذوف) مقحمة بين جملة (لا) واسمها وخبرها ، والتقدير: لا رجلَ أفضلُ منكَ ولا امرأةٌ كذلك . فيكون العطف من عطف الجمل وليس المفردات على التوجيهين كليهما [24] . وعلى هذا التوجيه نراهم قد استعملوا التأويل بالحذف والتأويل بالتقديم والتأخير ؛ بغية التخلص من مشكل توارد عاملين على معمول واحد . والذي يبدو لي أنَّ

التوجيه الأول أيسر؛ إذ فيه تقدير خبر فقط بخلاف التوجيه الثاني الذي استعمل فيه أسلوبين تأويليين الحذف والتقديم والتأخير .

والمشكل نفسه يواجه النحويين الذين وجهوا المسألة بالتوجيه الثالث وتكون معالجته بالطريقة نفسها التي مرت والتقدير نفسه[25] .

أمَّا على الوجه الثاني فالخبر المذكور أفضلُ منكَ يستلزم أن يكون ل (لا) النافية للجنس فهو مرفوع ، وخبر (لا) العاملة عمل ليس منصوب ، وبالتالي يلزم تقدير خبر لها يدلُّ عليه الخبر المذكور وتكون جملة (لا) العاملة عمل ليس واسمها وخبرها المقدَّر مقحمة بين (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها والتقدير : لا رجلَ أفضلُ منكَ ولا امرأةٌ أفضلَ منك[26].

2- ما ظاهره العطف على اسم (إنَّ) قبل تمام الكلام :

ويأتي هذا النمط التركيبي على صورتين تركيبيتين :

الأولى : جائزة بإجماع النحويين نحو : إنَّ زيدًا وعمرًا منطلقان[27]. فهذه الصورة التركيبية جاءت موافقة لقواعد النحويين ؛ إذ حصل فيها توافق بين الاسم المعطوف و المعطوف عليه في الحركة الإعرابية ، فضلاً على ذلك فإنَّ المعطوف موافق للمعطوف عليه حكما إذ يشتركان كلاهما في حكم الخبر بوساطة حرف العطف ، لذا لم يعد للعطف قبل تمام الخبر من أثر ما دام قد حصل توافق بين المتعاطفين حكما وإعرابا .

الثانية : وهي محل الخلاف بين النحويين[28]. وهي صورة العطف بالرفع على اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر نحو : إنَّك وزيدٌ ذاهبان . إذ ذهب الكوفيون إلى جواز هذا النمط التركيبي على خلاف بينهم في بعض صوره ، وذهب البصريون إلى منعه.

مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون كما أسلفنا إلى جواز العطف بالرفع على اسم (إنَّ) قبل تمام الكلام ، إذ ذهب الكسائي (ت 189هـ) إلى جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر سواء أ كان اسم (إنَّ) مما تظهر عليه الحركات الإعرابية أو لا[29]. وهذا بخلاف ما نقل عنه ابن الحاجب (ت646هـ) من أنَّه لا يجيز العطف على ما ظهر فيه الإعراب[30].

وذهب الفرَّاء(ت 207 هـ) إلى جواز العطف بالرفع إذا كان اسم (إنَّ) مما لا تظهر الحركات على آخره مبني قال :((وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰبِـُٔونَ وَالنَّصَٰرَىٰ . . . ﴾[31] فإنَّ رفع (الصابئين) على أنَّه عطف على (الذين) ، و (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلمَّا كان إعرابه واحدًا وكان نصب (إنَّ) نصبا ضعيفا وضعفه أنَّه يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع (الصابئين) . ولا أستحب أن أقول : إنَّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمان لتبيِّن الإعراب في عبد الله))[32].

يُلحظ من نص الفرَّاء أنَّه بنى رأيه على أمرين أساسيين :

الأول : اشترط أن يكون اسم (إنَّ) مبني . ومرجع هذا الشرط إلى قوانين الإعراب النحوي التي اشترطت التوافق الإعرابي بين المعطوف و المعطوف عليه فإذا كان الاسم مبنيًّا يلازم حركة واحدة أو بتعبير الفرَّاء : على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه سوف يؤدي إلى التخلص من المخالفة في الحركات الإعرابيَّة .

الآخر : يرجع إلى قوانين العامل النحوي وما أجروه على الألفاظ العوامل من قوة وضعف إذ عنده أنَّ (إنَّ) عامل ضعيف لا تعمل في الخبر لذا يجوز أن يكون الاسم المعطوف هو العامل في الخبر مما يُفضي إلى التخلص من مشكل : (توارد عاملين على معمول واحد) ذلك المشكل الذي منع البصريون المسألة بسببه[33].

ويُلحظ أيضا من قوله : ((ولا أستحب أن أقول : إنَّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قائمان لتبيِّن الإعراب في عبد الله)) الوارد في النص أنَّ الفراء يستشعر المخالفة في هكذا تركيب لكنه لم يعبِّر بتعبير صريح عن عدم جوازه لذا لجأ إلى عبارة (ولا أستحب) المبهمة ، والدليل على ذلك أنَّه ردَّ على الكسائي الذي أجاز هذا التعبير فقال : ((وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنَّ) وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا[34]:

فَمَن يَكُ أَمْسى بالمَدِينَةِ رحْلُهُ فَإنِّي وَ قَيَّارًا بِها لَغَرِيبُ

وقيارٌ. ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إنَّ عمرًا و زيدٌ قائمان) ؛ لأنَّ قيارًا قد عُطف على اسم مكني ، والمكني لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون)))[35]. إذًا الفراء يرى أنَّ لا حجة للكسائي في إجازة العطف على اسم (إنَّ) إذا كان معربا وبالتالي يمكن أن نتوصل إذا ربطنا قوله (لا أستحب) ورده على الكسائي إلى أنَّ الفراء لا يجيز هذا التركيب وإن لم يقل بهذا صراحة . بقي أن نقول إذا لم يكن البيت السابق حجة للكسائي في ما ذهب إليه فإنَّ بإمكانه أن يحتج بقراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَٰئِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾[36] برفع (ملائكتُه)[37] وقد عطف على لفظ الجلالة المعرب .

فضلاً على هذه الشواهد وشواهد أخر فقد احتج الكوفيون على جواز هذه المسألة بالقياس إذ قاسوها على جواز العطف قبل تمام الخبر مع (لا) النافية للجنس إذ عندهم أنّ(لا) بمنزلة (إنَّ) وإن كانت للإثبات و (لا) للنفي إذ قد يقيسون الشيء على نقيضه كما يقيسونه على نظيره[38].

لذا فأنَّ هذا القياس لا يُلزم البصريين فقد بيَّنا أنَّ مذهب سيبويه أنَّ (لا) لا تعمل في الخبر وأمَّا من ذهب إلى أنَّها تعمل في الخبر فقد لاحظنا لجوءه إلى التأويل والقول بحذف خبر (لا) أو اللجوء إلى التقديم والتأخير كما مرَّ.

واحتج الأنباري على الكوفيين بأنَّه حتى لو كانت (لا) تعمل في الخبر على مذهب القائلين بذلك فإنَّ هذا لا يجيز العطف بالرفع على اسم (إنَّ) ؛ لأنَّ (لا) تركب مع اسمها فيصيران كالشيء الواحد ؛ لذا لم يجتمع على الخبر عاملان فـ(لا) صارت كالجزء من الشيء وجزء الشيء لا يعمل[39]. وهذا الرد لا يخلوا من نقاش ؛ إذ إطلاق القول بأنَّ (لا) تتركب مع اسمها قول غير دقيق ؛ إذ لاسم (لا) ثلاث حالات فقد يكون مفردًا أو مضافا أو شبيها بالمضاف ، والذي تبنى معه (لا) المفرد فقط أمّا المضاف والشبيه بالمضاف فلا يكونان مع ما قبلهما اسما واحدًا إذ لا يوجد اسمان جعلا اسما واحدًا وهما مضافان ؛ لذلك امتنعا من أن يكونا مع (لا) اسما واحدًا فعملت فيهما [40]. ولذا يبدو لي أنَّ الأولى عدم الاحتجاج بهذه الحجة والاكتفاء بالقول أنَّ (لا) لا تعمل في الخبر ؛ لذا جاز العطف بالرفع على اسمها قبل تمام الكلام وبذلك نتجنب القول بتوارد عاملين على معمول واحد ، والتخلص من كلِّ تلك التقديرات والتأويلات المتكلفة وحمل الكلام على ظاهره أولى ، إذ ((ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير))[41] .

مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى منع العطف بالرفع على اسم(إنَّ) قبل تمام الخبر فهم ((لا يجيزون مع التقديم إلاّ النصب ؛ لأنَّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنَّه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد))[42] ، مع هذا فالمسألة ليست على ظاهرها وفيها وجه آخر سنحاول بيانه من خلال بيان موقف سيبويه الذي كان فهمه مدارًا لتأويلات النحاة وتوجيههم للمسألة :

قال سيبويه : ((واعلم أنَّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنَّهم أجمعون ذاهبون ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أنَّ معناه معنى الابتداء فيُرى أنَّه قال : هم كما قال[43] :

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

على ما ذكرت لك . وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ : (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كأنَّه ابتدأ على قوله : (والصابئون) بعد مضي الخبر . وقال بشر بن أبي خازم[44]:

وَ إلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقينَا في شِقَاق

كأنَّه قال : بغاةٌ ما بقينا وأنتم))[45].

يلحظ من نص سيبويه أنَّه عرض لثلاثة أمثلة تنتمي إلى نمط تركيبي واحد هو عبارة عن الآتي : (إنَّ واسمها مبني وقد عُطف عليه بالرفع أو أُكد وخبر مرفوع). وسوف نحلل كل تركيب على حدة ونعرف ما به من مشكل :

التركيب الأول : (إنَّهم أجمعون ذاهبون) . ويتألف من :

إنَّ + اسمها (هم) + التوكيد المرفوع (أجمعون) + الخبر (ذاهبون) .

والمشكل في هذا التركيب هو مجيء توكيد اسم (إنَّ) الذي هو في محل نصب مرفوعا أجمعون قبل مجيء الخبر . وفي هذا مخالفة لقواعد الإعراب . فسوَّغ سيبويه هذا المشكل بالقياس إلى بيت زهير المذكور بالنص ، والذي استشهد به في أكثر من موضع في كتابه [46]، إذ حمله على التوهم في ثلاثة مواضع[47] قائلاً : ((لما كان الأول تستعمل فيه الباء كثيرًا ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر حتى كأنَّهم قد تكلموا بها في الأول))[48]. وعبَّر عن الشاهد بالغلط في موضعين[49].

فسيبويه سوَّغ رفع التوكيد بأنَّ قائله توهم سقوط (إنَّ) من الكلام والتقدير: هم أجمعون ذاهبون قياسا على بيت زهير السابق ، وإن كان الشاهد بيت زهير يخالفه إذ حدث فيه نقيض ما في (إنَّهم أجمعون ذاهبون) إذ توهم فيه ورود (الباء) في خبر (ليس) فجر عطفا عليها أمَّا في قولهم :(إنَّهم أجمعون ذاهبون) فقد توهم القائل سقوط (إنَّ) فأكد اسمها بالرفع فالذي حصل في القول هو نقيض ما حصل في الشاهد إذ في الشاهد توهم شيء الباء غير موجود ، وفي القول توهم سقوط شيء إنَّ موجود . لكن وجه الشبه أنَّ الجميع توهموا شيئا غير موجود[50].

التركيب الأخر الذي عرض له سيبويه هو: قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا والَّذِينَ هادوا والصَّبِئُونَ والنَّصرى. . . ﴾[51]. وقول الشاعر بشر بن أبي خازم[52] :

وَ إلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاق

وفيهما جاءت: إنَّ + اسمها + اسم معطوف مرفوع (الصابئون) أو في محل رفع (أنتم) +الخبر. وفي الشاهدين المشكل نفسه إذ عطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الكلام الخبر مما سوف يؤدي إلى وجود عاملين إنَّ , والاسم المعطوف يطلبان معمولاً واحدًا الخبر وهذا يتعارض مع القاعدة : (لا يتوارد عاملان على معمول واحد) . فلجأ سيبويه إلى التأويل ؛ لحل هذا المشكل فأخرج الشاهدين تماما من مسألة العطف بالرفع قبل مجيء الخبر بوساطة القول بالتقديم والتأخير ، وتقدير خبر محذوف ، فوجه رفع (الصابئون) بالتقديم والتأخير من دون أن يقدِّر البنية . وسوف يأتي تفصيل رأي سيبويه في بيان توجيه النحويين للآية . وبينما نجد سيبويه أكثر تفصيلاً التأويل مع قول الشاعر فعنده أنَّ الضمير (أنتم) مقحم بين اسم (إنَّ) وخبرها (بغاة) ، وخبر(أنتم) محذوف والتقدير : فإنَّا بغاةٌ ما بقينا وأنتم كذلك .

التركيب الثالث : هو (إنَّك وزيدٌ ذاهبان) ويتألف من :

إنَّ + اسمها ضمير + اسم معطوف مرفوع + خبر (مثنى) .

ويُلحظ من النص أنَّ سيبويه قد ترك هذه الصورة التركيبية من غير توجيه ولم يفعل معها ما فعله مع سابقتيها ، والذي يبدو أنَّ سيبويه لديه مثل هذا التركيب ممتنع وسبب المنع

فيه هو : المخالفة لقواعد التطابق ؛ إذ إنَّ الخبر(ذاهبان) مثنى لا يمكن أن يكون لأيٍّ من الاسمين لوحده ، فلا يمكن أن نوجهه كسابقيه على التقديم والتأخير وعلى تقدير خبر محذوف ؛ إذ يكون تقدير الجملة : إنَّك ذاهبان وزيدٌ ذاهبان . وهذا التركيب غلط واضح . فضلاً على ذلك لا يمكن حمله على توهم سقوط (إنَّ) أو على العطف على محل اسم (إنَّ) إذ سيواجه هذا التأويل مشكل من جهة قوانين العامل النحوي إذ سوف يتوارد عاملان (إنَّ) والمبتدأ زيدٌ على معمول واحد الخبر ذاهبان وهذا يتعارض مع قولهم : (لا يتوارد عاملان على معمول واحد) ؛ لذا عدَّه سيبويه ممتنعا[53]. ولهذا قال ابن الحاجب : ((وليس قول من قال : إنَّ زيدًا وعمروٌ قائم من قبيل الممنوع ؛ لأنَّ (قائمٌ) إمَّا إن يُقدَّر خبرًا عن (عمروٌ) فيكون خبر (زيد) متقدما تحقيقا فلم يُعطف إلاَّ بعد مضي الجملة . وإمَّا أن يُجعل (قائمٌ) خبر عن الاسم الأول وخبر الثاني محذوف فيكون على التقديم والتأخير كأنَّك قلت : إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ فلم يعطف إلاَّ بعد مضي الجملة تقديرًا)).[54]

ومن هذا يتضح أنَّ مسألة العطف بالرفع على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر تنقسم إلى قسمين عند سيبويه قسم يمكن تأويله وإخراجه من دائرة التعارض بين النص والقاعدة بواسطة استعمال أساليب تأويلية وهي: القول بالتقديم والتأخير فضلاً عن تقدير خبر محذوف ، وقسم ممتنع يخرج عن إمكانية تأويله ؛ لما فيه من معارضة لقوانين العمل النحوي فضلاً عن خرق الترابط الدلالي من خلال افتقاده للتطابق الكمي بين الخبر والعامل فيه ؛ لذا قال ابن الحاجب عن هذا القسم : ((ليس بمستقيم ولا يثبت لمثله حجة ؛ لأنَّه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء))[55].

بقيَّت مسألة أخرى في كلام سيبويه يجب الوقوف عليها وهي قوله : ((اعلم إنَّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون ...))[56] . فماذا يعني سيبويه بالغلط هنا ؟ إذ اختلف الدارسون قديما وحديثا في فهم هذه العبارة[57]. ولكي نستجلي المقصود بهذه العبارة علينا أن نوضح المواضع التي وردت فيها المسألة : فقد استشهد سيبويه ببيت زهير السابق وعقب عليه بأكثر من موضع قائلاً :((فجعلوا الكلام يقع على شيء يقع هنا كثيرًا))[58]. وقال في موضع آخر : ((لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغيِّر المعنى وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الآخر ، حتى كأنَّهم قد تكلموا بها في الأول))[59] .

يلحظ من النصين السابقين أنَّ سيبويه قد فسر الكلام ولم يذكر مصطلح التوهم ولا الغلط وإن كان يلحظ من كلامه هو الحمل على التوهم . و قال في موضع آخر بعد أن ذكر رأي الخليل(ت 175 هـ) : ((والإشراك على هذا **التوهم** بعيد كبعد (ولا سابقٍ شيئا)))[60].

وفي موضع أخر نقل رأي الخليل الذي حمل بيت زهير على التوهم ولم يعلق على إجابة الخليل[61] . ففي هذين النصين ذكر وصف ما حصل في الشاهد بالتوهم ، وفي موضع آخر ذكر مصطلحي التوهم والغلط مرادفا بينهما قائلاً : ((وزعم أبو الخطاب أنَّ ناسا من

العرب يقولون : ادْعِه من دعوت فيكسرون العين ، كأنَّها لما كانت في موضع الجزم **توهموا** أنَّها ساكنة ، إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة ؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان كما قالوا : رُدَّ يا فتى وهذه لغة رديئة ، وإنَّما هو **غلط** كقول زهير...))[62].

فقد ورد في النص السابق مصطلحي الغلط والتوهم في وصف نفس الحالة وهذا يعني أنَّ المقصود بالغلط هو التوهم . وهذا ما أشار إليه أغلب النحاة[63]. وليس المقصود به اللحن كما فهمه ابن مالك (ت 672هـ) الذي حمل على سيبويه قائلاً : ((وهذا غير مرضي منه رحمه الله ، فإنَّ المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب أن يُعتقد الصواب في كلِّما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع وسيبويه موافق على هذا ولولا ذلك ما قبل نادرًا ..))[64]. وقد ردَّ عليه ابن هشام (ت761هـ) قائلاً : ((و توهم ابن مالك بأنَّه أراد بالغلط الخطأ))[65]. بينما فسَّر الصبان (ت1206 هـ) عبارة سيبويه بثلاثة احتمالات :

الأول : هو إمكانية صدور الخطأ عن العرب .

الثاني : هو الذي يدلُّ عليه كلام سيبويه وهو التوهم .

الثالث : أنَّ المقصود بالغلط ليس الغلط بمعناه المعياري بل هو الشذوذ عن قواعد النحاة.[66]

وقبل أن نختم القول في هذه المسألة علينا أن نعرف كيفية تعامل النحاة مع النصوص الوارد فيها هذه المسألة ومنها قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ...﴾[67]

فقد وجه سيبويه رفع (الصابئون)على التقديم والتأخير من غير أن يقدِّر للبنية المتأوَّلة [68]. فاختلف النحويون تفسير كلامه فرأى جامع العلوم (ت 543ه) إلى أنَّ مذهب سيبويه في توجيه الآية : أن يكون خبر (إنَّ) محذوفا و يكون اسمها (الذين أمنوا) ، و الخبر الظاهر هو خبر (الصابئون) فيكون التقدير : إنَّ الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربِّهم و الذين هادوا والصابئون و النصارى معطوفات عليه ويكون قوله : (من آمن منهم) جملة في موضع الخبر[69] . و بهذا فسَّر نحويون آخرون كلام سيبويه[70] ورأوا أيضا أنَّه يمكن توجيه الآية بوجه آخر هو : أن يكون الخبر الظاهر هو خبر (إنَّ) ، و (الصابئون) مبتدأ خبره محذوف وقد أقحم بين (إنَّ) وخبرها [71].

ويلحظ أنَّ في التوجيه الأول القول بالحذف فقط وفي التوجيه الثاني اللجوء إلى الحذف والتقديم والتأخير ؛ لذا رجَّح النحاة الوجه الأول على الوجه الثاني ورأوا أنَّه أسهل من الأول[72]. ورأى ابن الحاجب أنَّ كلام سيبويه يحتمل الوجهين كليهما فعنده أنَّ قول سيبويه :

((و أمَّا قوله تعالى : (والصابئون) على التقديم والتأخير))[73] يحتمل أمرين فأما أن يكون تقديم الخبر قد حصل تحقيقا كما في الوجه الأول أو تقديرًا كما في التوجيه الثاني[74]. وأجد أنَّ ابن الحاجب مصيب في فهمه لكلام سيبويه و الذي دعاه إلى الذهاب إلى هذا القول هو إجمال عبارة سيبويه وعدم تقديره للخبر، كما فعل مع الشاهد الذي بعده وهو قول ((بشر بن أبي خازم[75]:

وَ إلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاق

كأنَّه قال : بغاةٌ ما بقينا وأنتم))[76]. إذ يلاحظ فيه أنَّه قد قدَّر تأخير الضمير المنفصل (أنتم) .

وانفرد الكسائي بتوجيه رفع (الصابئون) عطفا على الضمير واو الجماعة في (هادوا)[77] فعنده (هادوا) فعل مأخوذ من : (هاد يهود) بمعنى تاب ف (الذين هادوا) بمعنى الذين تابوا ورجعوا إلى طريق الحق كما ورد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ﴾[78].

وقد ردَّ عليه الفراء معتمدًا على التفسير قائلاً : ((و جاء التفسير بغير ذلك ؛ لأنَّه وصفَ الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ثمَّ ذكر اليهود والنصارى فقال : من آمن منهم فله كذا ، فجعلهم يهودًا ونصارى))[79]. فتوجيه الكسائي يوجب أن يكون الصابئون والنصارى يهودًا ، وقال المجاشعي (ت479ه) : ((وفي هذا بعد لأنَّ الصابئ وهو الخارج عن كلِّ دين عليه أمَّة عظيمة من الناس إلى ما عليه فرقة قليلة لا يشارك اليهود في اليهودية))[80] فضلاً على ذلك ففيه عطف على المضمر المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التوكيد وإن كان هذا جائزًا على مذهب الكوفيين فإنَّه قبيح على مذهب البصريين[81]. وذهب الفراء إلى أنَّ (الصابئون) مرفوعة حملاً على موضع (إنَّ) واسمها[82]، وهذا الرأي ينسجم مع قول الكوفيين بأنَّ (إنَّ) عامل ضعيف لا يعمل في الخبر لذا يجوز الحمل على موضعه[83]، و قد ردَّ النحويون على هذا التوجيه ؛ لأنَّ فيه حمل على المعنى قبل تمام الكلام قال ابن عصفور : ((والصحيح أنَّه لا ينبغي أن تحمل الآية على ذلك ما أمكن حملها على ما هو أحسن منه))[84] .

وثمَّة توجيهات أخرى في الآية الكريمة خارجة عن القول بالتقديم والتأخير لجأ أصحابها إلى محاولة إخراج الآية الكريمة من مسألة العطف على اسم (إنَّ) من خلال القول : إنَّ (إنَّ) في الآية الكريمة حرف جواب بمعنى (نعم)[85] وليست حرفا مشبها بالفعل . ويبدو لي أنَّ الذي سوَّغ للقائلين بهذا التوجيه هو مجيء ما بعد (إنَّ) إما اسم مبني (الذين) أو اسم مقصور يعرب بالحركات المقدرة (النصارى) و يكون ما بعد(إنَّ) الجوابية في محل رفع لذا رفع (الصابئون) عطفا على ما قبله ، ولكن ثمَّة اعتراض يمكن أن يطرح على هذا التوجيه مفاده أنَّ هناك رأيا بأنَّ مجيء (إنَّ) بمعنى(نعم) شاذ[86].

أو من خلال اللجوء إلى تغيير حرف الإعراب كحمل الآية على اللهجات وهو الرأي الذي ذكره مكي القيسي بصيغة التضعيف قائلاً : ((وقيل إنَّما رفع لأنَّه جاء على لغة بلحارث الذين يقولون: رأيتُ الزيدان بالألف))[87] واستبعده العكبري (ت 616 هـ)[88] . أو القول بجعل النون في (الصابئون) هي حرف الإعراب وليس الواو[89] .

ويلحظ من هذه التَّأويلات أنَّ النحويين قد حاولوا توجيه الآية بغية عدم حمل رفع (الصابئون) حملاً على موضع (إنَّ) واسمها قبل تمام الكلام لأنَّهم قرروا أنَّ ((العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام لأنَّه حمل على التأويل ، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد))[90] وهذا قولٌ هم وضعوه في خلافهم مع الكوفيين وحاولوا لَي عنق النص لينسجم مع قواعدهم .

- **العطف قبل تمام الكلام مع أخوات (إنَّ) :**

ذهب النحويون إلى أنَّ العطف إنَّما يكون مع (إنَّ ، و لكنَّ) فقط . قال ابن عصفور: ((وانفردت (إنَّ ولكنَّ) بجواز العطف على موضعها مع الاسم في أحد القولين ، إلاَّ أنّه لا يخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر أو قبله فإن عطفت بعده جاز لك وجهان النصب و الرفع على الموضع ، وإن عطفت قبله فالنصب على اللفظ ليس إلا))[91].

والذي دعا النحويين إلى اتخاذ هذا الموقف هو البعد الدلالي لهذه الألفاظ فلكل لفظ من هذه الألفاظ معنًى خاص به وهذه الألفاظ تغيِّر معنى الابتداء وحكمه ف : ((أنَّ زيدًا قائمٌ ، وليت زيدًا قائمٌ ، ولعلَّ زيدًا قائمٌ ، ليس شيئًا من ذلك في معنى زيدٌ قائمٌ . فإذا لم يكن شيء من ذلك في معنى المبتدأ والخبر فكيف يسوغ أن يعامل معاملة ما ليس في معناه))[92].

ولكن لما جاز أن يُعطف على الموضع مع (إنَّ و لكنَّ) ؟ والجواب لذلك يرجع إلى معنى هذين اللفظين قال ابن يعيش : ((و يجوز العطف على موضع (لكنَّ) بالرفع كما جاز في (إنَّ) تقول : (لكنَّ زيدا قائمٌ وعمرٌو) . ولكنَّ لا تغيِّر معنى الابتداء ، فهي وسيلة (إنَّ) في ذلك أكثر ما في الأمر أنَّ فيها معنى الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف فجاز أن يعطف على موضعها ك (إنَّ) ؛ لأنَّ (إنَّ) إنَّما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها ؛ لأنَّها لم تغيِّر معنى الابتداء بخلاف كأنَّ وليت ولعلَّ))[93] .

ومع تقرير النحاة هذا فقد ورد العطف بالرفع على الموضع مع غير (إنَّ ولكنَّ) إذ ورد مع (أنَّ) كما جاء في قول الشاعر[94]:

وَ إلاَّ فاعْلَمُوا أنَّا وأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينَا في شِقَاق

إذ أورد سيبويه هذا الشاهد مع مجموعة من الشواهد للعطف بالرفع قبل تمام الكلام[95] .

واختلف النحاة في توجيه استشهاد سيبويه بهذا البيت إذ ذهب ابن الحاجب إلى أنَّ إيراد سيبويه الشاهد يحتمل أمرين :

الأول : أن يكون أورده للعطف بالرفع على اسم(أنَّ) قبل تمام الخبر . وبهذا يكون سيبويه قد أجاز العطف على اسم (أنَّ) .

الآخر : أن يكون إيراد البيت ليس للعطف على الموضع بل للدلالة على حذف الخبر من الأول استغناءً عنه بثانٍ أو على تقدير خبر (إنَّ) الذي جاء مؤخرًا[96] .

وقد حاول ابن مالك أن يجمع بين المنع والجواز ويخرج منهما برأي وسط :إذ أجاز العطف على اسم (أنَّ) بشرط أن يسبقها (عِلْمٌ) أو ما في معناه ، فاستشهد لما في معنى (عِلْمٌ) بقوله تعالى :﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[97].

ولصريح العلم بقول الشاعر السابق ، وذكر تأويل سيبويه وحمل الشاهد على التقديم والتأخير[98]. فيلاحظ أنَّ ابن مالك قد حاول أن يجمع الرأيين فخرج برأي خاص به معتمدًا على الشواهد .

وقد استشهد الفراء بشاهد سيبويه السابق إلى جانب ببيتين جاء في ظاهرهما العطف بالرفع على موضع اسم (ليت) وهذين البيتين هما :

يا ليتني وأنت يالميسُ ببَلْدَةٍ ليسَ بها أَنيسُ[99]

وقول الشاعر: يا لَيتَني وهُما نَخْلو بمنزلَةٍ حَتَّى يَرى بَعضُنا بعضا وَنَأْتَلِفُ[100]

ولم يعلِّق على هذه الأبيات فلم يبيِّن أنَّ (ليت و أنَّ) يجوز العطف على موضع اسمها أو لا[101]. ولكن يبدو لي من استشهاده للمسألة أنه عنده جائز العطف على موضع اسمهما .

وقد ردَّ ابن مالك على استشهاد الفراء بهذين البيتين قائلاً : ((ولا حجة له فيه لأنَّ تقديره : يا ليتني وأنت معي يا لميس فحذف (مع) وهو خبر أنت ، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها))[102] وتابعه على ذلك الشاطبي (ت 709 هـ)[103].

والذي يبدو لي أنَّ هذه الشواهد جميعها لم يحصل فيها عطف على موضع الحرف المشبه بالفعل واسمه سواء أ كان الحرف (إنَّ أم أنَّ أم ليت) فجميع هذه الشواهد يمكن أن تؤوَّل أمَّا على حذف خبر الاسم الذي في ظاهره معطوف على موضع اسم الحرف المشبه بالفعل فتكون جملاً مقحمة بين اسم الحرف المشبه بالفعل وخبره أو تؤوَّل بأن يكون الخبر المذكور خبرها وخبر الحرف المشبه بالفعل محذوف دلَّ عليه الخبر المذكور. وهذان التأويلان هما ما ذهب إليهما سيبويه في تأويل بعض الشواهد السابقة[104]. وعلى هذين التأويلين يكون العطف من عطف الجمل وليس من عطف المفردات فيكون من حيث التشريك بالعامل لا من حيث التشريك بالحكم الإعرابي[105] .

_ قياسية العطف على موضع اسم إنَّ قبل تمام الكلام :

اختلف النحويون في قياسية هذا النمط التركيبي ، ففي حين ذهب الكوفيون إلى جواز مثِّل هذا التركيب[106] ، ذهب البصريون إلى عدم جوازه [107]، قال ابن عصفور : ((وإن عطفت على

الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده ، فإن عطفت قبل الخبر فالنصب ليس إلاَّ تقول : إنَّ زيدًا و عمرًا قائمان وكذلك سائر أخوات إنَّ إلاَّ ما شذَّ من ذلك فسمع فيه الرفع على الموضع فإنَّه يحفظ ولا يقاس عليه))[108]، فيلحظ أنهم رأوا أنَّ الشواهد على هذه المسألة شاذة على الرغم من ورودها في القرآن الكريم وشواهد شعرية عديدة ومرد هذا الشذوذ إلى الخروج على ما قرروه من قواعد وما أسسوا عليه هذه القواعد من نظرية العامل وغيرها ،و القول بالإعراب بالحمل على الموضع ، ومع هذا المنع فنجد نحاة قد فصلَّوا في المسألة فعدوا صورًا منها ممنوعة وأخرى جائزة قال الزبيدي ((قال ابن بابشاذ فإن قلت : إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمٌ كان جائزًا بلا خلاف وجوازه على وجهين : إمَّا أن يكون خبر زيد قد حُذف لدلالة خبر (عمرو)، و إمَّا أن يكون خبر عمرو قد حُذف لدلالة خبر (زيد) فيكون (قائم) على هذا خبرًا عن (زيد) أو (عمرو) وفي الوجهين مبتدأ لا معطوف على الموضع))[109]، و إلى هذا ذهب ابن الحاجب أيضا [110]. والذي توصلت إليه أنَّ هذا الرأي رأي سيبويه[111]. ومع هذا التوجيه الذي أخرج مثل هذا النمط التركيبي من دائرة الخروج عن قواعد النحاة نجد أنَّ هناك من ذهب إلى عدم جواز القياس على مثل هذا التركيب قال الصبان : ((قال الرودانى : اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنمَّا يرجع إليه في التخريج المسموع ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعي أنَّه نوى التقديم والتأخير))[112]. والذي يبدو لي أنَّ في هذا القول تعسفا فما دام قد ورد لهذا الأسلوب شواهد في فصيح الكلام وعلى رأسها القرآن الكريم والقراءات القرآنية و سوَّغه النحاة إذن يجوز القياس عليه وليس من مهمة المتكلم العادي أن يوجه كلامه فهذه مهمة النحوي ((علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا))[113].

الخاتمة

تبيَّن من خلال البحث أنَّ الإشكال الرئيس في هذا النمط التركيبي هو ما ظاهره عطف مرفوع على منصوب من جهة والخلاف الثاني هو ما اجترح عليه النحويون الحمل على الموضع والذي اختلفوا في جوازه في مثل هذا النمط التركيبي ، وليس الخلاف في وجود الشواهد على هذه المسألة التي وردت في القرآن الكريم والقراءات القرآنية وفصيح الشعر وتبيَّن أيضا أنَّ التوجيه الأمثل لهذا النمط التركيبي هو حمله على تقدير خبر ل (لا) و(إنَّ) وبذلك ينسجم هذا النمط التركيبي مع قواعد النحويين . و تبيَّن أنَّ (لا) عند سيبويه لا تعمل إلاَّ في الاسم وأنَّ الخبر مرفوع عطفاً على محل (لا) مع اسمها إذ هما في موضع رفع بالابتداء عنده ، ولا فرق إذا كان اسمها مفردًا أو مضافا أو مشبها به . كما تبيَّن أنَّ مسألة العطف بالرفع على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر تنقسم إلى قسمين عند سيبويه قسم يمكن تأويله وإخراجه من دائرة التعارض بين النص والقاعدة بوساطة استعمال أساليب تأويلية وهي القول بالتقديم والتأخير فضلاً على تقدير خبر محذوف ، وقسم ممتنع يخرج عن إمكانية تأويله لما فيه من معارضة

لقوانين العمل النحوي فضلاً عن خرق الترابط الدلالي من خلال افتقاده للتطابق الكمي بين الخبر والعامل فيه . وتبيَّن أيضا أنَّ في جميع الشواهد التي وردت في المسألة لم يحصل فيها عطف على موضع الحرف المشبه بالفعل واسمه سواء أ كان الحرف (إنَّ أم أنَّ أم ليت) فجميع هذه الشواهد يمكن أن تُؤوَّل أمَّا على حذف خبر الاسم الذي في ظاهره معطوف على موضع اسم الحرف المشبه بالفعل فتكون جملاً مقحمة بين اسم الحرف المشبه بالفعل وخبره أو تُؤوَّل على أن يكون الخبر المذكور خبرها وخبر الحرف المشبه بالفعل محذوف دلَّ عليه الخبر المذكور وهذان التأويلان هما ما ذهب إليهما سيبويه في تأويل بعض الشواهد وعلى هذين التأويلين يكون العطف من عطف الجمل وليس من عطف المفردات فيكون من حيث التشريك بالعامل وليس بالحكم الإعرابي .

وتوصلت أيضا إلى أنَّ منع القياس على هذا النمط التركيبي فيه تعسف فما دام قد ورد لهذا الأسلوب شواهد في فصيح الكلام وعلى رأسها القرآن الكريم والقراءات القرآنية و سوَّغه النحويون إذن يجوز القياس عليه .

الهوامش

[1] – المائدة : 69 .
[2] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 1/ 186 .
[3] – شرح جمل الزجاجي : 2/ 279– 280 .
[4] – شرح ابن عقيل : 7/2 ، وينظر : الجنى الداني : 291 .
[5] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 186/1 ، شرح جمل الزجاجي : 2/ 279.
[6] – ينظر : المقتضب : 4/ 364 ، وحاشية الصبان : 2/ 8.
[7] – الكتاب : 2/ 274 .
[8] – نفسه : 2/ 274 .
[9] – ينظر : نفسه 131/2 .
[10] – ينظر : الكتاب : 2/ 300 ، و المقتضب : 4/ 370 ، و شرح ابن عقيل : 413/1 .
[11] – الكتاب 2/ 299–300 .
[12] – المصدر نفسه : 2/ 293 .
[13] – ينظر : الكتاب : 2/ 287 – 292 .
[14] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 194/1– 195 .
[15] ـ ائتلاف النصرة : 168 .
[16] – ينظر : شرح جمل الزجاجي : 2/ 280 ، و حاشية الصبان : 2/ 14 .
[17] – ينظر : شرح ابن عقيل : 2: 9 .
[18] – ينظر : الكتاب : 2/ 291 .
[19] – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 185 ، و الإعراب والمعنى : 26 .
[20] – ينظر : الكتاب : الكتاب : 2/ 291 باب ما يحمل على الموضع ، والمقتضب : 4/ 357 .
[21] – ينظر : شرح ابن عقيل : 2/ 7 .
[22] – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 9 .
[23] – ينظر : نفسه : 11/2.
[24] – ينظر : حاشية الصبان : 14/2.
[25] – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 15
[26] – ينظر : نفسه : 2/ 14

[27] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 185/1 .
[28] – ينظر : المصدر نفسه ، والمسألة نفسها .
[29] – ينظر : معاني القرآن : الفراء :1/ 311، ومجالس ثعلب : 1/ 263.
[30] – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 181/2 .
[31] – المائدة : 69 .
[32] – معاني القرآن : 1: 310 .
[33] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 185/1.
[34] – ينظر : نسبه البغدادي في الخزانة : 9/ 325 –326 إلى ضابىء بن الحارث البرجمي .
[35] – معاني القرآن : 1/ 311.
[36] ـ الأحزاب :56
[37] ـ ينظر : إعراب القرآن : النحاس 778 ، التبيان في إعراب القرآن : 1/ 320 .
[38] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 186/1.
[39] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 1: 195.
[40] – ينظر : المقتضب : 4/ 364 .
[41] – الإنصاف في مسائل الخلاف :م (30) : 1/ 383 .
[42] ـ ائتلاف النصرة : 168 ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 186/1.
[43] – ينظر : شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : 287 .
[44] – ديوان بشر بن أبي خازم : 165 .
[45] – الكتاب : 2/ 155.
[46] – ينظر : الكتاب 1/ 165 ، 306 ، و 2/ 155 ، و 3/ 29 ، 51 ، 100 ، و 4/ 160 .
[47] ـ ينظر : الكتاب 1/ 306 ، 3/ 29 ، 51 .
[48] – الكتاب : 3/ 29 ، وينظر نفسه : 3/ 100 .
[49] – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 155 ، و4/ 160 .
[50] – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 183 .
[51] – المائدة : 69 .
[52] ـ ديوان بشر بن أبي خازم 165 .
[53] – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 182 .
[54] – المصدر نفسه : 2/ 182 .
[55] – نفسه : 2/ 181 .
[56] – الكتاب 2/ 155 .
[57] – ينظر: التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا : محمد عبدو فلفل ، مجلة مجمع اللغة الأردني ، العدد59 ، سنة 2000.
[58] – الكتاب : 2/ 155.
[59] – المصدر نفسه : 3/ 29 .
[60] – نفسه : 51/3 .
[61] – ينظر : نفسه : 1/ 165 .
[62] – الكتاب : 4/ 160 .
[63] – ينظر : التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا : محمد عبدو فلفل ، مجلة مجمع اللغة الأردني ، العدد59 ، سنة 2000.
[64] – شرح التسهيل : 2\ 531 .
[65] – مغني اللبيب : 2/ 531 .
[66] – ينظر: حاشية الصبان : 1/ 448 – 449.
[67] – المائدة : 69 .
[68] – ينظر : الكتاب : 155/2.
[69] ـ ينظر : شرح اللمع : 1/ 280 .
[70] ـ ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 319 ، و شرح المفصل :544/4 ،و شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور : 2/ 460 ، وشرح التسهيل : 2/ 50 .

[71] – ينظر : شرح المفصل :544/4 ،و شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور : 2/ 460 ، وشرح التسهيل : 2/ 50 .
[72] – ينظر : شرح المفصل :544/4 ،و الإيضاح في شرح المفصل :2/ 184 ، و شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور : 2/ 460 ، وشرح التسهيل : 2/ 50
[73] – الكتاب :2/ 155.
[74] – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 183/2 –184 .
[75] – ديوان بشر بن أبي خازم 165 .
[76] – الكتاب : 2/ 155.
[77] – ينظر : معاني القرآن : 1/ 312 .
[78] – الأعراف : 156.
[79] – معاني القرآن : 1/ 312 . وينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 320 .
[80] – النكت في إعراب القرآن : 1/ 224 ، وينظر : إعراب القرآن : الأصبهاني : 169 ، و التبيان في إعراب القرآن : 1/ 320 .
[81] – ينظر : مشكل إعراب القرآن : 1/ 270 ، و النكت في إعراب القرآن : 1/ 224 ، و ائتلاف النصرة م (47): 169 .
[82] – ينظر : معاني القرآن : 311/1 ، النكت في إعراب القرآن : 1/ 224 . وينظر :إعراب القرآن : الأصبهاني : 169.
[83] – ينظر : ائتلاف النصرة م (47) 168 . وشرح اللمع : لجامع العلوم : 1: 280 .
[84] – شرح جمل الزجاجي : 1/ 459 ، وينظر : شرح اللمع : جامع العلوم : 280/1 .
[85] – ينظر : مشكل إعراب القرآن : 270/1 ، و التبيان في إعراب القرآن : 1/ 320 .
[86] – ينظر : مغني اللبيب : 1/ 57 .
[87] – مشكل إعراب القرآن : 270/1 .
[88] - ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 320 .
[89] - ينظر : التبيان في إعراب القرآن : 1/ 320 .
[90] - ائتلاف النصرة : 168 ، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 186/1.
[91] – المقرَّب : 124 .
[92] – شرح جمل الزجاجي : ا / 465 .
[93] – شرح المفصل : 4 / 540 – 541 ، وينظر : المقاصد الشافية :2/ 383 .
[94] – ديوان بشر بن أبي خازم : 165 .
[95] – ينظر الكتاب : 2/ 155 .
[96] – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 185 .
[97] – التوبة : 3 .
[98] – ينظر شرح التسهيل : 2/ 50 –51 .
[99] – ديوان جران العود : 53 .
[100] – البيت مجهول القائل : ينظر : معاني القرآن الفراء : 311/1 .
[101] – ينظر : معاني القرآن : 1/ 311 .
[102] – شرح التسهيل : 2/ 52 .
[103] - ينظر : المقاصد الشافية : 2 / 383 .
[104] – ينظر : الكتاب : 2/ 155 .
[105] – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 185 ،
[106] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 186/1 ، و ائتلاف النصرة م (47) 167 .
[107] – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :م (23) : 187/1 ، و ائتلاف النصرة م (47) 168 .
[108] – شرح جمل الزجاجي : 2/ 458 .
[109] – ائتلاف النصرة : 169 .
[110] – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 182 .
[111] – ينظر : صفحة من البحث
[112] – حاشية الصبان : 1/ 448 .
[113] – هذه مقولة قالها الفرزدق لعبد ابن أبي إسحاق الحضرمي حينما اعترض على بعض كلامه ، ينظر : أخبار النحويين البصريين: 22.

ثبت المظان

1- **القرآن الكريم** .

2- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ) ، تح : د . طارق الجنابي ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت 1987 م.

3- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض** ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت368هـ) ، تح : د. محمَّد إبراهيم البنا ط1 ، دار الاعتصام ، القاهرة 1985 م .

4- **الإعراب والمعنى في القرآن الكريم** , د. محمَّد أحمد خضير ، , (د.ط) مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 2001 م.

5- **إعراب القرآن** : لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النحاس (ت 338 ه) اعتنى به الشيخ خالد العلي، ط1 ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان 2008 م .

6- **إعراب القرآن** : لأبي القاسم إسماعيل بن محمَّد بن الفضل القرشي الأصفهاني (ت 553 هـ) ، تقديم : د.فائزة بنت عمر المؤيد ، (د.ط) ، (د.ت) .

7- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، الأنباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، (د.ط) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ت).

8 - **الإيضاح في شرح المفصل** ، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ) ، تح : د.موسى بناي العليلي , (د. ط) مطبعة العاني ، بغداد 1982 م.

9- **التبيان في إعراب القرآن** : تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ) ، تح : أحمد السيد أحمد علي : (د. ط) ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر (د.ت)

10- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة ، والاستاذ : محمَّد نديم قاصد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1992م .

11- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، محمد بن علي الصبان (ت1206ه) ، تح : محمود بن الجميل ، (د.ط) ، مكتبة الصفا ، القاهرة 2002م .

12- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ،(د.ط) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 2004م .

13- **ديوان جران العود النميري** ، تح : د. نوري حمودي القيسي ، (د.ط) ، دار الرشيد 1982 م .

14 – **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي** : تح : د. عزة حسن ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، وزارة الثقافة والإرشاد ، دمشق ، سوريا 1960 م .

15 – **شرح التسهيل** تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:جمال الدين محمَّد بن عبد الله الطائي الجياني ابن مالك (ت672هـ) ، تح : د. عبد الرحمن السيد ، و محمَّد بدوي المختون، (د ، ط)، هجر للطباعة والنشر التوزيع ، (د. ت) .

16- **شرح جمل الزجاجي** ، أبو الحسن علي بن عصفور الإشبيلي (ت669ه) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، ط1، دار الكتب ، الموصل 1980م .

17- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط14، مطبعة السعادة ، مصر ، 1965 م .

18- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى** ، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن أبي يحيى بن زيد الشيباني ثعلب (ت291 هـ) الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1964 م .

19- **شرح اللمع** ، أبو الحسن علي بن الحسين جامع العلوم (ت543هـ) ، تح : د. محمد خليل الحربي ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد 2002م .

20- **شرح اللمع للأصفهاني** : أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت 543هـ) : تح : د . إبراهيم بن محمّد، (د.ط) نشر جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1990م

21- **شرح المفصل للزمخشري** ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ) ، قدّم له : د. إميل بديع يعقوب ، ط1 ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2001 م .

22 – **الكتاب** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ،ط1 ، دار الجيل ، (د.ت) .

23- **اللغة العربية معناها ومبناها** ، د. تمام حسان ، ط4 ، عالم الكتب ، القاهرة 2004م .

24 – **مجالس ثعلب** ، أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) ، تح : عبد السلام محمّد هارون , ط2 ، دار المعارف ، مصر 1960 م .

25 – **معاني القرآن** ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، تح : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، (د.ط) ، دار السرور (د.ت) .

26 – **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ابن هشام ، تح : د. مازن المبارك ، و محمّد علي حمد ، راجعه د. سعيد الأفغاني ، ط5 ، بيروت 1979 م .

27 – **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ): تح : د . محمد إبراهيم البنا ،ط 1 ، جامعة أم القرى ، 2007 .

28 – **المقتضب** ، المبرّد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، (د.ط) ،عالم الكتب, (د.ت) .

29- **المقرّب** , ابن عصفور ,تح : أحمد عبد الستار الجواري , وعبد الله الجبوري , (د.ط) , مطبعة العاني , بغداد 1986 م .

30- **النكت في إعراب القرآن** : لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت479 هـ) ، تح : إبراهيم الحاج علي، (د.ط) ، مكتبة الرشيد (د . ت).

The fact is the detour over the position before fully speak

Abstract

This paper examines the phenomenon of occupied space in authoring the grammar and contested between the grammarians optometrists and dictational mistakes and not aghalo if I say between one-school grammarian as branched opinions differed in estimates was based on theory of working and maintaining the coherence of grammar and are sympathetic to the position before speech-news-have addressed the two issues and the position (no) precluding sex with her name and theThe kindness of the position (that) its name. The Grammarians ' views have been traced in these two images from the synthetic sibawayh search found a number of outcomes including: President forms in this compositional style is apparent kindness sits on erected and the second row is what effect the load position and the grammarians who differed in that it is permitted in such a compositional style, not in the presence of evidence on this issue contained in the Koran and Koranic readings and well-spoken. Also shows the routing optimization for this pattern of installation is to estimate the news to (not) and (that) so this pattern is consistent with the rules of the grammarians, compositional and thus arguably measurability on the compositional style .